

منصب

«شيخ الإسلام» و «رئيس العلماء»

في بلاد البوسنة

د. محمد م. الأرنؤوط

شهد القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، الذي يوصف عادة بأنه القرن الذهبي للحضارة الإسلامية، ازدهار الفقه الإسلامي وبروز عدد كبير من العلماء الذين أطلقت عليهم ألقاب كثيرة تدل على مكانتهم في الفقه والمجتمع الإسلامي كـ «عماد الإسلام» و «زين الإسلام» و «ركن الإسلام» و «حجة الإسلام» و «برهان الإسلام» الخ. وفي منتصف هذا القرن برز لقب جديد هو «شيخ الإسلام»، الذي أطلق لأول مرة على أبي نصر القاضي^(١)، ثم أخذ يطلق على كثير من العلماء الذين أصدروا فتاوى مهمة أو حلّوا مسائل شائكة^(٢). إلا أن هذا اللقب تحول فيما بعد إلى منصب مهم في دولة إسلامية لاحقة (الدولة العثمانية). حيث أصبحت شخصية «شيخ الإسلام» تمثل مؤسسة رفيعة من مؤسسات الدولة^(٣).

وكما كان ظهور اللقب مقترنا بالإفتاء فقد ارتبط المنصب الجديد في الدولة العثمانية بالإفتاء أيضاً. ففي القرن الأول للدولة العثمانية (القرن ١٤) كان في كل مدينة كبيرة مفتٍ معين، يأتي من حيث المرتبة بعد القاضي، وكان يقتصر عمله على إصدار الفتاوى في الأمور التي تُعرض عليه. وحين

تولى السلطان مراد الثاني الحكم (١٤٢١-١٤٥١)، بعد فترة من البلبلية الدينية والسياسية، أدرك أهمية وجود شخصية مرجعية دينية على مستوى الدولة فعين عام ١٤٢٤ محمد شمس الدين الفناري (١٣٥٠-١٤٣١) في منصب المفتي الأكبر^(٤). ومع أن السلطان محمد الثاني (١٤٥١-١٤٨١) أطلق في القانون نامه التي أصدرها لأول مرة لقب «شيخ الإسلام» و «رئيس العلماء» على صاحب هذا المنصب (المفتي الأكبر)، وحدد مكانته في البروتوكول العثماني^(٥)، إلا أن التطور الأهم حصل في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) الذي عهد للمفتي الأكبر بصلاحيات تعيين وإقالة العلماء وأصبح هذا الاختصاص ينسجم في الواقع مع لقبه ك «رئيس للعلماء»^(٦). وعلى الرغم من هذا التطور فقد ظل لقب «المفتي» أو «المفتي الأكبر» هو الأكثر تداولاً في الوثائق والمصادر العثمانية والعربية حتى نهاية القرن السابع عشر^(٧)، بينما أصبح لقب «شيخ الإسلام» يطغى في الاستعمال خلال القرن الثامن عشر. أما في القرن التاسع عشر فسوف يعود لقب «رئيس العلماء» ليطلق على شخصية مميّزة في منطقة خرجت لتوها من كيان الدولة العثمانية وهي (البوسنة). ومن المثير أن بروز الألقاب الجليلة، بما في ذلك لقب «ال خليفة» في نهاية القرن ١٨، كان يستمر عجزاً متزايداً في الوضع السياسي والاقتصادي والعسكري للدولة العثمانية^(٨).

وهكذا بعد نشوب الحرب الروسية - العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨، وتوقيع «معاهدة سان ستيفانو» المذلة في ضاحية استنبول (٣ آذار ١٨٧٨) التي حققت فيها روسيا القيصرية امتداداً مهماً لنفوذها في شبه جزيرة البلقان، تعرض الوجود الإسلامي هناك إلى انحسار كبير نتيجة للمآسي التي رافقت هذه التطورات^(٩). إلا أن هذه المعاهدة أقلقّت إمبراطورية النمسا - هنغاريا،

التي كانت مستعدة حتى لخوض حرب من أجل تحجيم هذه المعاهدة، لأنها

شعرت أن مصالحها الحيوية في البلقان بشكل عام، وفي البوسنة بشكل خاص بدت مهددة. فقد كانت فيينا تطمح وتسعى إلى ضم البوسنة المجاورة منذ النصف الأول للقرن السابع عشر، وحاولت أن تسيطر عليها عدة مرات (١٦٩٧، ١٧٣٧ و ١٧٨٨ - ١٧٩١). بقوة السلاح. ثم توصلت أخيراً إلى عقد معاهدة سرية مع روسيا (١٥ كانون الثاني ١٨٧٧) تلتزم فيها بالوقوف على الحياد في حال اندلاع حرب روسية - عثمانية مقابل أن تحصل على حق اختيار الزمان والأسلوب المناسبين لاحتلال البوسنة^(١٠). ومن هنا فقد شعرت فيينا بالإحباط لأن «معاهدة سان ستيفانو» نصت في بندها الرابع عشر على تطبيق نوع من الحكم الذاتي في البوسنة^(١١)، الأمر الذي يعني إبعادها عن الإحتلال النمساوي.

وفي هذا الوضع المشحون بالتوتر بين القوى الكبرى، حصلت فيينا على دعم من ألمانيا وإنكلترا، و تمت الدعوة إلى «مؤتمر برلين» (١٣ حزيران ١٨٧٨). وفي الجلسة الثامنة لهذا المؤتمر (٢٨ حزيران ١٨٧٨)، أثيرت مسألة البند (١٤) من «معاهدة سان ستيفانو»، وتقدم الوفد الإنكليزي باقتراح يتضمن تفويض النمسا - هنغاريا بإدارة البوسنة. وقد وافقت الوفود الأخرى على هذا الاقتراح، كتسوية للخلاف. غير أن الوفد العثماني رفض هذا الاقتراح - الا - لتلال ذهاباً منه إلى أن «المسلمين في البوسنة يطالبون بإصرار أن يبقوا تحت الحكم العثماني»^(١٢). ومع أن الوفد العثماني ألمح من خلال تصريح له في ٤ تموز ١٨٧٨ بسحب معارضته للاقتراح إلا أنه في يوم التوقيع على المعاهدة (١٣ تموز) تمكن من أن ينتزع بياناً مكتوباً من الوفد النمساوي - الهنغاري ينص على أن «الحقوق السياسية لجلالة السلطان في ولاية البوسنة والنهرسك لن تتعرض إلى أي مسّ بفعل الإحتلال... وأن الإحتلال سيعتبر مؤقتاً»^(١٣).

ومع أن استنبول رأت أنها بهذا البيان توصلت إلى أكثر مما كانت تسمح به الظروف، وسحبت إثر ذلك قواتها من البوسنة، إلا أن المسلمين هناك رفضوا الإستسلام للقرار الدولي وعمدوا في ٢٧ تموز ١٨٧٨ إلى اختيار حكومة محلية في سيراييفو تمثلهم عوضاً عن الإدارة العثمانية، وتنظم مقاومتهم للاحتلال المنتظر. وبالفعل فقد واجهت القوات النمساوية - الهنغارية منذ اختراقها لحدود البوسنة مقاومة مستميتة من المسلمين، على الرغم من أن جيش الاحتلال قد أعلن في لحظة اختراقه تلك الحدود أنه قادم بموافقة السلطان - الخليفة. ولم تتمكن قوات الاحتلال من إخماد هذه المقاومة إلا بعد أكثر من شهرين تكبدت فيها عدة آلاف من القتلى والجرحى^(١٤). وفي الواقع كان هذا الاحتلال يفوق تصور المسلمين الذين اعتادوا خلال عدة قرون على العيش داخل الدولة العثمانية، ولذلك لم يستطيعوا أن يتحملوا تخلي الدولة العثمانية عنهم ولا أن يتصوروا خضوعهم لـ «دولة كافرة»، ولذلك فضل بعض كبار السن ألا يخرجوا من بيوتهم أبداً^(١٥).

وفي الحقيقة كانت هذه المقاومة الضارية التي أبدتها المسلمون مفاجأة لفينا التي لم تكن ترغب في استعداد المسلمين في البوسنة ولا حتى في المناطق المجاورة لأسباب تتعلق بمصالحها البعيدة، ولذلك سارعت إلى الاتصال باستنبول لعقد معاهدة جديدة بين الطرفين «تغطي» الاحتلال وتنظم الوضع الجديد. كذلك فإن استنبول فوجئت بالمقاومة العنيفة التي أبدتها المسلمون في البوسنة، ورأت فيها فرصة تخدم مصالحها لكي تطالب بشروط جديدة تظهر فيها عدم تخليها عنهم في تلك البلاد. وهكذا استمرت المراسلات والمفاوضات عدة شهور بين الطرفين إلى أن توجت في ٢١ نيسان ١٨٧٩ بـ «معاهدة استنبول». وقد تضمنت مقدمة المعاهدة ما كانت تطالب به استنبول من أن «هذا الاحتلال لا يمس الحقوق السيادية للسلطان على

البوسنة»، بينما لم يرد ذكر للطابع المؤقت للاحتلال. أما البند (٢) فقد نصّ بشكل عام على الحرية الدينية لسكان البوسنة، واعترف بصراحة بحق المسلمين بالحفاظ على صلتهم الروحية بالمرجع الديني في استنبول (شيخ الإسلام)، وبذكر اسم السلطان - الخليفة في خطبة الجمعة (١٦).

وهكذا يمكن القول إن هذه المعاهدة، بما تضمنته من «حلول وسط» و «تنازلات» متبادلة، كانت تبدو في صالح كل طرف حين التوقيع عليها. إلا أن كل طرف أخذ يسعى منذ البداية إلى توجيه الوضع على الأرض إلى صالحه، وليس على الورق فقط. وبعبارة أخرى كانت فيينا ترى أنه من مصلحتها للمستقبل كسب ود المسلمين وفك الارتباط الديني بينهم وبين استنبول على الرغم مما ورد في البند (٢) من المعاهدة. والمدهش ان هذا التوجه كان متبلوراً حتى في ذهن الجنرال يوسيب فيليبوفيتش V.Filipiović الذي قاد القوات النمساوية - الهنغارية لاحتلال البوسنة، إذ إنه أسر لأحد المقربين (الأب غ. مارتيتش G. Martić) أنه يفضل بالنسبة للمسلمين أن «يكون لهم زعيمهم في البوسنة عوضاً عن شيخ الإسلام في استنبول» (١٧)، ومع أن فيليبوفيتش قد عزل من منصبه في أواخر تشرين الأول ١٨٧٨ كبادرة ودية من فيينا لامتنعاص نقمة المسلمين، نظراً للسمعة السيئة التي اكتسبها هذا القائد في تحطيم المقاومة القوية للمسلمين، إلا أن هذا التوجه استمر بشكل أوضح في عهد خلفه الأمير فورتمبرغ Württemberg، الذي اعتمد بدوره على الأب مارتيتش نفسه.

وقد أخذ مارتيتش على عاتقه أن يشجع بعض أعيان المسلمين في سرايفو على توقيع عريضة يعبرون فيها عن ولائهم للإدارة الجديدة (النمساوية - الهنغارية) في البوسنة. وبالفعل فقد تمكن من جمع ثمانية وخمسين توقيعاً من أعيان المسلمين في سرايفو على العريضة المقترحة (١٨).

وبذلك فتح الطريق أمام تيار يرغب في التعاون. وقد رُئي أنه من المناسب اختيار رئيس ديني محلي يمثل المسلمين في البوسنة ويكون مقره في سراييفو، لكيلا يشعر المسلمون هناك أنهم في حاجة إلى أن يتطلعوا إلى مرجع ديني آخر (شيخ الإسلام) في بلد آخر (استنبول). وهكذا اقترح نائب الحاكم الإداري للبوسنة س. يوفانوفيتش S. Jovanović على فيينا أن تختار واحداً من اثنين للمنصب المقترح وهما: مصطفى بك فاضل باشيتش M. Fadilpasić رئيس بلدية سراييفو أو الحاج مصطفى حلمي عمروفيتش M. Omerović مفتي سراييفو^(١٩).

ويبدو أن استنبول كانت تشعر بشيء مما تعدّه فيينا، لذلك أخذت تعمل في الاتجاه المعاكس - أي على تمتين الارتباط بين المسلمين في البوسنة وبينها، وقد أعلنت بشكل مفاجئ في ١٨ حزيران ١٨٨٠ عن تعيين السلطان لقاضي العسكر السابق أحمد شكري أفندي مفتياً للبوسنة. ويلاحظ أن هذا المنصب (مفتي البوسنة) لم يكن موجوداً خلال الحكم العثماني لهذا الإقليم، لأنه كان لكل مدينة كبيرة من مدن البوسنة (سراييفو، موستار، ترافنيك الخ) مفتٍ خاص بها على غرار ماهو جار في المناطق الأخرى للدولة العثمانية^(٢٠). ولم ترحب فيينا بقدم هذا الشخص المعين (أحمد شكري) للمنصب المستحدث وادّعت بأنه عهد إليها بإدارة كل المنطقة (البوسنة) وتعهدت بعدم التدخل في الشؤون الدينية للمسلمين، شريطة عدم تدخل أي طرف آخر في هذه الشؤون. وقد استشهدت فيينا بنموذج تونس حيث يقوم الحاكم المحلي (الباي) وليس السلطان بتعيين القضاة والمفتين، غير أنها ألحت إلى أنه يمكن لشيخ الإسلام فقط أن يعين موظفين دينيين من بين المسلمين المحليين - البوسنويين^(٢١).

وقد دفع هذا الموقف الجديد بفيينا إلى أن تسرع فيما كانت تخطّط له

من فك الارتباط بين المسلمين في البوسنة واستنبول. لذلك تشجع بعض أعيان سرايفو على التقدم بعريضة في مطلع ١٨٨١ إلى الحكومة المحلية يطالبون فيها بتأسيس هيئة هرمية دينية للمسلمين يكون على رأسها «مجلس العلماء»^(٢٢). وفي هذا الوضع بادر هذه المرة «شيخ الإسلام»، وليس السلطان، إلى تعيين مفتي سرايفو مصطفى حلمي عمروفيتش مفتياً على البوسنة في ٢٢ آذار ١٨٨٢ . وبهذا القرار أقر شيخ الإسلام بالحاجة إلى تأسيس هيئة دينية محلية للمسلمين في البوسنة، وفوض مفتي البوسنة بتعيين القضاة الشرعيين والموظفين الدينيين. وبعد هذا القرار رأى ب . كالاي B.Kally الوزير المفوض للبوسنة^(٢٣) أنه من الأفضل أن يقوم الإمبراطور بعد الآن بتعيين عمروفيتش في منصب «رئيس العلماء» المقترح، إذ إن استنبول لن تعترض على تعيين شخص كهذا كانت هي قد اختارته مفتياً للبوسنة. وبالفعل أصدر الإمبراطور فرانس جوزيف في ١٧ تشرين الأول ١٨٨٢ مرسوماً بتعيين عمروفيتش في منصب «رئيس العلماء» وبتعيين أربعة أعضاء أيضاً في «مجلس العلماء» المقترح. وبعد عدة أسابيع (٧ كانون الثاني ١٨٨٣) قام «رئيس العلماء» عمروفيتش مع أعضاء «مجلس العلماء» بزيارة الإمبراطور في فيينا للتعبير عن شكر المسلمين في البوسنة على تأسيس الهيئة الدينية الجديدة لهم^(٢٤).

إلا أن الإسلام في البوسنة كان له، بالإضافة إلى هذا الوجه «الرسمي»، وجه «شعبي». ففي مطلع عام ١٨٨٢ اندلعت «انتفاضة الهرسك» بسبب إعلان القانون الجديد للخدمة العسكرية، الذي أصبح يشمل أبناء المسلمين أيضاً، ولم تتمكن السلطات من إخمادها إلا بعد عدة شهور^(٢٥). ومع الإحباط الذي خلفه فشل الانتفاضة، انطلقت هجرة واسعة للمسلمين باتجاه الدولة العثمانية^(٢٦). غير أن هذه الهجرة المتواصلة للمسلمين

من البوسنة أخذت تخرج فيينا، إذ إن كل تناقص في عدد المسلمين هناك كان يرافقه تزايد في عدد الصربيين، وفي ذلك تأكيد «للطابع الصربي» للبوسنة، الأمر الذي قد يدفع صربيا المجاورة إلى المطالبة بها، وفي ذلك تهديد لمصالح فيينا في المنطقة؛ خاصة وأن هذه الدولة كانت تخطط لتوسع آخر في اتجاه الشرق - الجنوبي (سالونيك)، لذلك كان يهملها أن تكون صورتها مقبولة لدى المسلمين في المناطق المجاورة (السنجق، كوسوفو، ألبانيا ومكدونيا) (٢٧).

ومن هنا فقد جاءت الرسالة المناهضة للهجرة التي كتبها ونشرها في سراييفو سنة ١٨٨٦ مفتي توزلا Tuzla محمد توفيق عزب آغا زاده - عزب أغيتش Azapagic، والتي يدعو فيها المسلمين إلى البقاء في البوسنة (٢٨)، في صالح السياسة النمساوية. ومن ناحية أخرى فقد شجعت فيينا ومولت بعض الأشخاص والصحف لإظهار النمسا بأنها أمل المسلمين في البلقان (٢٩).

ولهذا السبب سارعت فيينا عام ١٨٩٣، بعد موت «رئيس العلماء» عمروفيتش، إلى تعيين عزب أغيتش المذكور في مكانه. إلا أن هذا التعيين لم يمر هذه المرة بسهولة كما مرَّ في المرة الأولى حين تم تعيين عمروفيتش. ففي عام ١٨٨٢ كان «شيخ الإسلام» هو الذي عين عمروفيتش مفتياً للبوسنة بتفويض (منشور) مألوف في هذا الخصوص، ثم عينه الإمبراطور فيما بعد في منصب «رئيس العلماء»، بينما قام الإمبراطور في هذه المرة بتعيين عزب أغيتش في هذا المنصب قبل أن يحصل على «منشور» من «شيخ الإسلام»، ولذلك بقي ينظر إليه باعتباره «رئيس دون منشور» أي غير شرعي من قبل المسلمين المعارضين (٣٠).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعيين كان سبباً آخر لسخط المسلمين

المعارضين لفيينا، الذين قادوا بزعامة مفتي موستار Mostar علي فهمي جاييتش Ali Fehmi Džabić (٣١) حركة قوية منذ ١٨٩٩ تطالب بإدارة ذاتية للمعارف والأوقاف في البوسنة وبصلة مباشرة مع شيخ الإسلام والخليفة في استانبول (٣٢). وقد أصبحت هذه الحركة قوية إلى حد اضطر معه الوزير النمساوي المفوض في البوسنة ب. كالاي في كانون الأول ١٩٠٠ إلى استقبال وفد من قادتها يحمل إليه مشروع دستور «الإدارة الذاتية المقترحة لمعارف وأوقاف المسلمين في البوسنة». ومن أهم ماجاء في هذا المشروع البند (٩٦) الذي يطالب بأن يقوم «مجلس المعارف والأوقاف» المقترح بانتخاب أعضاء «مجلس العلماء» ثم يقوم الإمبراطور بتعيين أحد أعضاء هذا المجلس في منصب «رئيس العلماء» بعد موافقة «شيخ الإسلام» علي ذلك (٣٣). وليس من المستغرب أن ترفض فيينا بحزم هذا البند لأنها كانت ترى فيه انتقاصاً من سيادة الإمبراطور في هذا التعيين، الذي لم يعد إلا تعييناً شكلياً لأنه يرتبط بموافقة مسبقة من «شيخ الإسلام». وعلى كل حال فقد ازدادت قوة هذه الحركة المعارضة أكثر خلال ١٩٠١ مما دفع بفيينا إلى تشتيت قيادتها بشكل غير متوقع (٣٤).

إلا أن تشتيت قيادة الحركة المعارضة لم يعد علي فيينا بفائدة تذكر، إذ أن هذه الحركة تحولت إلى حزب سياسي باسم «المنظمة القومية للمسلمين» Muslimanska Narodna Orgnizacija (MNO) بزعامة علي بك فردوس A. Firdus وشريف أرنأوطوفيتش S.Arnautovic وغيرهم. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن برنامج الحزب قد تضمن بشكل صريح النص علي أنه لا بد للمسلمين في البوسنة من أن يكونوا «على صلة مباشرة بالخليفة وشيخ الإسلام» (٣٥). والأهم من هذا أن الصحيفة الجديدة الناطقة باسم الحزب «مساواة» قد عبرت في عددها الأول (١٦ تشرين الأول ١٩٠٦)

عن موقف الحزب الذي بقي يعتبر البوسنة جزءاً من الدولة العثمانية، أي أن النمسا ليست إلا مفوضة فقط من قبل الدول الأوروبية لإدارة هذه الولاية وتنظيمها^(٣٦).

ونظراً لتنامي قوة هذا الحزب بسرعة، فقد رأت فيينا أنه من الأفضل لها التفاوض مع زعامته للتوصل إلى حل وسط. وهكذا افتتحت المفاوضات بين الطرفين في سراييفو في ٢٤ حزيران ١٩٠٧، وتم فيها الاتفاق على كل شيء باستثناء «المنشور» أو الطرف الذي سيفوض «رئيس العلماء» بالمسؤولية. فقد طالب الحزب أن يكون الذي يقوم بالتفويض هو السلطان العثماني (ال خليفة) باعتباره يملك السيادة الدينية والقانونية، بينما أصرت فيينا على أن يكون هو الإمبراطور. وبسبب هذا الخلاف توقفت المفاوضات في ١٣ تموز ١٩٠٧. وبعد جهود استمرت عدة شهور رأى الحزب أن يعرض الأمر مع الخيارات الممكنة على «شيخ الإسلام» بواسطة الحكومة المحلية. ومع أن هذا العرض قدم في ٨ آذار ١٩٠٨ إلا أن فيينا حاولت من خلال سفارتها في استنبول أن يكون الجواب منسجماً مع مصالحها. وبسبب هذه الجهود الدبلوماسية تأخر وصول رد «شيخ الإسلام» إلى سراييفو حتى نهاية أيلول ١٩٠٨، أي قبل أيام فقط من قرار فيينا بضم البوسنة. وقد تضمن رد «شيخ الإسلام»، نتيجة للجهود التي بذلتها فيينا، حلاً وسطاً للخلاف حول «رئيس العلماء» يقوم على أساس المراحل الثلاث التالية:

١ - تقوم الهيئة الانتخابية للمسلمين بانتخاب ثلاثة مرشحين لمنصب «رئيس العلماء».

٢ - يختار الإمبراطور واحداً من هؤلاء الثلاثة ليعينه في منصب «شيخ الإسلام».

٣ - تقوم الهيئة الانتخابية بتقديم طلب باسم «رئيس العلماء» إلى

«شيخ الإسلام»، بالإضافة إلى «تقرير» من ممثلية فيينا في استنبول، لكي يصدر «شيخ الإسلام» «المنشور» ويوجهه إلى «رئيس العلماء»^(٣٨).

ومع أن قيادة حزب المنظمة القومية للمسلمين لم تتوقع مثل هذا الرد من «شيخ الإسلام»، إلا أنها وجدت نفسها بعد عدة أيام أمام الأمر الواقع حين سارعت فيينا في (٧ تشرين الأول ١٩٠٨) إلى ضم البوسنة التي أصبحت تعتبر جزءاً من الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية. وهكذا فقد اضطر زعماء الحزب الإسلامي في منتصف كانون الأول ١٩٠٨ إلى الإكتفاء بإدخال بعض التعديلات البسيطة على مشروع الدستور المقترح بما ينسجم مع رد «شيخ الإسلام». ثم أصدر الإمبراطور فرانس جوزيف في ١٥ نيسان ١٩٠٩ مرسوماً بـ «دستور الإدارة الذاتية لشؤون المعارف والأوقاف الإسلامية في البوسنة»، الذي دخل حيز التطبيق في ١ أيار ١٩٠٩^(٣٩). وبموجب أحكام هذا الدستور تم انتخاب «رئيس العلماء» الجديد سليمان أفندي شاراتس S. Šazac في مطلع ١٩١٠ بعد أن تقاعد عزب أغيتش بسبب تقدمه في العمر^(٤٠).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدستور الجديد للبوسنة الذي أصدره الإمبراطور في ١٧ شباط ١٩١٠ تضمن في البند (٢٢) عضوية «رئيس العلماء» بحكم المنصب في المجلس الجديد (السابور Sabor) المقترح للبوسنة^(٤١)، وقد خلفه في السنة التالية (١٩١٣) جمال الدين تشاؤوشيفتش Dž. Čaušević الذي تولى منصبه بشكل رسمي في أواخر آذار ١٩١٤، أي قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بعدة شهور^(٤٢). وخلال سنوات الحرب (١٩١٤ - ١٩١٨) انشغل «رئيس العلماء» بالدفاع عن مصالح المسلمين في الظروف الصعبة التي عانتها البلاد خلال تلك الحرب الضروس^(٤٣).

وفي نهاية الحرب المذكورة انهارت الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية

ودخلت البوسنة منذ ١ كانون الأول ١٩١٨ في إطار دولة أخرى هي «مملكة الصرب والكروات والسلوفين» التي تحول إسمها إلى «مملكة يوغوسلافيا» منذ ١٩٢٩ . وبينما كان المسلمون أقلية صغيرة (حوالي ١,٥%) في إطار دولة كبيرة ذات غالبية كاثوليكية، حين كانت البوسنة جزءاً من الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية، تغير الوضع الآن نظراً لأن الأجزاء الأخرى من يوغسلافيا (صربيا والجبل الأسود) كانت تضم نسبة لا بأس بها من الألبان والأتراك المسلمين^(٤٤). وهكذا أصبح المسلمون أكثر من ١١٪ من سكان الدولة الجديدة^(٤٥). ألا أن هذا لم يكن يعني أية ميزة للمسلمين في الدولة الجديدة، إذ إن السنوات الأولى للدولة اتسمت بعنف لامثيل له ضدهم سواء في الشمال (البوسنة) أو في الجنوب (كوسوفو ومكدونيا)^(٤٦).

ومما كان يضعف المسلمين أكثر في تلك السنوات عدم وجود هيئة واحدة تمثلهم في الدولة الواحدة التي أصبحوا مواطنين فيها. واستناداً إلى طلب المسلمين في كرواتيا وسلوفينيا وافق «مجلس المعارف والأوقاف» في سرايفو على تشميل هاتين المنطقتين بأحكام «دستور الإدارة الذاتية لشؤون المعارف والأوقاف الإسلامية» الذي كان قد أقر في سنة ١٩١٠^(٤٧). أما المسلمون في الجنوب (صربيا، كوسوفو ومكدونيا) فقد كانت تضمهم هيئة دينية أخرى يمثلها «مجلس العلماء» في سكوبية Skopje و «المفتي الأعلى» في بلغراد^(٤٨). غير أن الأمور في وريثة الدولة العثمانية (تركيا الجمهورية) أخذت تتطور في اتجاه مضاد للتقاليد المعروفة، لأن تركيا أتاتورك ألغت في آذار ١٩٢٤ منصب «شيخ الإسلام» الذي كان يمنح المشروعية لـ «رئيس العلماء» في سرايفو^(٤٩). والأنكى من ذلك أن النظام التركي الجديد المعادي للإسلام العثماني وثق في تلك السنوات علاقاته مع النظام اليوغسلافي

الراغب في التخلص من المسلمين لديه باعتبارهم من بقايا الدولة العثمانية^(٥٠).

وقد دخل النظام اليوغسلافي حينئذ في منعطف جديد حيث قام الملك الكسندر في ٦ كانون الثاني ١٩٢٩ بإلغاء الدستور والبرلمان وأخذ لنفسه صلاحية إصدار القوانين. وهكذا فقد أصدر في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٠ «قانون الهيئة الدينية الإسلامية» (IVZ) Islamska Vjirska Za- jidnica ، الذي جمع كل المسلمين في يوغسلافيا في هيئة واحدة. وقد تضمن البند الأول من هذا القانون النص على أن «كل المسلمين في مملكة يوغسلافيا يشكلون هيئة دينية إسلامية مستقلة بقيادة رئيس العلماء» كما أن القانون الجديد تضمن نقل مقر «رئيس العلماء» من سراييفو إلى بلغراد، عاصمة كل يوغسلافيا، وقرر وضع الهيئة تحت إشراف الدولة، غير أنه سمح لها بإقامة اتصالات دينية مع الهيئات المماثلة في الخارج^(٥١). وعلى هذا الأساس ذهب وفد من هذه الهيئة الجديدة ليمثل مسلمي يوغسلافيا في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في سنة ١٩٣١ في القدس^(٥٢).

وقد أبقى القانون الجديد على «مجلس العلماء» في سراييفو و«مجلس العلماء» في سكوبية، ودوائر الإفتاء التي يرأس كل واحدة منها مفتٍ ، بينما ترك انتخاب «رئيس العلماء» للهيئة الانتخابية التي يقرها المسلمون^(٥٣). وبلاستناد إلى هذا القانون تم انتخاب «رئيس العلماء» الجديد إبراهيم ماغلايليتش I. Maglajic^(٥٤)، الذي نصب في احتفال كبير أقيم له في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٠ في جامع البيرق ببلغراد، وفي حضور الملك نفسه والوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي^(٥٥).

ولكن بعد اغتيال الملك الكسندر في عام ١٩٣٤ وتولي الأمير بول رئاسة مجلس الوصاية، في انتظار تسلّم الملك بيتر لسلطاته الدستورية، صدر

في ٢٨ شباط ١٩٣٦ قانون جديد لـ «الهيئة الدينية الإسلامية» (IVZ) أدخل بعض التعديلات على نصوص القانون الأول. ومن أهم هذه التعديلات نقل مقر «رئيس العلماء» ثانية إلى سراييفو، وإلغاء دوائر الإفتاء السابقة. واستناداً إلى هذا القانون تم وضع «دستور الهيئة الدينية الإسلامية» (IVZ) عام ١٩٣٦ وأصبح ساري المفعول منذ تلك السنة (٥٦).

وتطبيقاً لأحكام الدستور المذكور انتخب «رئيس العلماء» الجديد فهمي أفندي سباهو F. Spaho (٥٧) في نيسان سنة ١٩٣٨، أي السنة التي بدأت فيها نذر الحرب القادمة تقلق بال كل قادة الدول. وكما هو معروف فقد انفرط عقد يوغسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية إلى عدة كيانات، وضمّت البوسنة إلى ما سمي «دولة كرواتيا المستقلة». وفي هذا الوضع الجديد انفرطت أيضاً الهيئة التي كانت تجمع المسلمين (IVZ)، ولم يعد «رئيس العلماء» يمارس مسؤولياته إلا على المسلمين في البوسنة وكرواتيا (٥٨). وقد زادت الأمور تعقيداً حين توفي «رئيس العلماء» في ١٣ شباط ١٩٤٢، حيث لم يخلفه أحد بسبب انفرط الهيئة الانتخابية.

و حين قامت يوغسلافيا من جديد كجمهورية اتحادية عام ١٩٤٥ تحركت «الهيئة الدينية الإسلامية» (IVZ) ووضعت لنفسها دستوراً جديداً في ٢٠ آب ١٩٤٧، ثم أدخلت عليه تعديلات بسيطة في السنوات اللاحقة (١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥٥، ١٩٦٩) (٥٩). وبالإستناد إلى هذا الدستور الجديد تم في عام ١٩٤٧ انتخاب «رئيس العلماء» الجديد إبراهيم فيتش I. Fejić، الذي بقي في هذا المنصب حتى ١٩٥٧، ثم خلفه سليمان كمورا S. Kemura (١٩٥٧ - ١٩٧٥) ونعيم حاجي عبديتش N. Hadžabdić (١٩٧٥ - ١٩٨٧) وحسين موييتش H. Mujić (١٩٨٧ - ١٩٨٩) وأخيراً د. يعقوب سليموفسكي J. Selimovski (١٩٩١ - ١٩٩٢).

ونظراً لأنه لم يعد هناك «شيخ الإسلام» الذي يمنح «المنشور» لـ «رئيس العلماء» حسب التقاليد السابقة، فقد أصبحت الهيئة الانتخابية التي تنتخب «رئيس العلماء» هي التي تمنحه «المنشور» أيضاً. والذي يسترعي الانتباه هو أن هذا «المنشور» أصبح منذ ١٩٧٥ يمنح لـ «رئيس العلماء» في أربع لغات: العربية والتركية والصربو كرواتية والألبانية، ويطلب فيه منه «أن يمارس كل حقوق رئيس العلماء بروح القرآن والسنة والشريعة وقوانين البلاد، وأن يهتم برفع المستوى الديني للمسلمين في يوغسلافيا»^(٦٠).

وشرذ عام ١٩٩٠ الذي لم يعين فيه أحد لمنصب رئيس العلماء. وكان كل من شغل منصب «رئيس العلماء» حتى ١٩٨٩ من أهل البوسنة، الأمر الذي لم يعد يتقبله المسلمون في الجنوب (الألبان والأتراك) بعد أن أصبحوا أكثر عدداً^(٦١)، ورغبة في الحصول على رضاهم أصبح «المنشور» منذ ١٩٧٥ يصدر باللغة الألبانية أيضاً، كما أن إصرار المسلمين في الجنوب على أن يشغل واحد منهم منصب «رئيس العلماء» ترك الوضع معلقاً طيلة عام ١٩٩٠، حتى تحقق الاتفاق في عام ١٩٩١ على انتخاب أول ألباني - مكدوني لهذا المنصب^(٦٢).

إلا أن د. يعقوب سليموفسكي^(٦٣) لم يتمتع طويلاً بهذا المنصب إذ عين فيه في الوقت الذي بدأ فيه انفراط عقد يوغسلافيا، وكاد أن يستشهد في هذا المنصب بعد أن تعرض مقره في سرايفو إلى قذيفة صاروخية مباشرة في ٢٩ آب ١٩٩٢^(٦٤). وعلى إثر هذه الإصابة غادر «رئيس العلماء» سرايفو بعد أن شفي من جروحه وقام بجولة في عدة دول ولكنه لم يعد ثانية إلى سرايفو، وهو ما اعتبره المسلمون في البوسنة تخلياً عنهم، ولذلك اعتبروا نائب رئيس العلماء د. مصطفى تسريتش M. Cerić وكأنه رئيس لعلماء البوسنة^(٦٥)، ورئيس للهيئة الدينية الإسلامية التي أخذت تتشكل

هناك^(٦٦). غير أن مكدونيا التي أوصلته إلى هذا المنصب^(٦٧) لم تعد تعترف به، كما أنه فقد الإعراف في يوغسلافيا المصغرة^(٦٨)، وذلك بسبب التنافس على وراثته «الهيئة الدينية الإسلامية» (IVZ) التي انفرط عقدها مع انفرط يوغسلافيا^(٦٩).

وهكذا أصبح د. سليموفسكي يُشار إليه الآن كـ «رئيس للعلماء في يوغسلافيا سابقا»^(٧٠)، أي كشاهد حي على مؤسسة منهاراة استمرت أكثر من مئة سنة حافلة بالأحداث (١٨٨٢ - ١٩٩٢).

الحواشي

(١) أبو نصر القاضي (توفي ٣٥٢ أو ٣٥٣ هـ / ٩٦٢ أو ٩٦٣ م) فقيه حنفي كان يفتي بسمرقند ثم أصبح شيخ الحنفية ومفتي ماوراء النهر، ولم يعد يتقدم عليه أحد في الفتوى: ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، ج ٣، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٧٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٦، تحقيق أكرم البوشي، بيروت ١٩٨٤، ص ١٩٨-١٩٩.

(٢) تعرض المؤرخ المخضرم ابن طولون (توفي ٩٥٣ هـ / ١٥٤٦ م) إلى هذا اللقب في كتابه المثير «نقد الطالب لزغل المناصب» الذي يتتبع فيه كل من لقب به، ابتداء من ابن سعيد المنيعي الشافعي (توفي ٤٦٣ هـ / ١٠٧٠ م) وعبد الله بن محمد الأنصاري (توفي ٤٨١ هـ / ١٠٨٦ م) حتى يصل إلى القول: «ثم ابتذلت هذه اللفظة، فسمي بها على رأس المئة الثامنة وما بعد ذلك من لا يحصى كثرة...».

شمس الدين محمد بن طولون الصالحى الدمشقي، نقد الطالب لزغل المناصب، تحقيق أحمد دهمان ونخالد محمد دهمان ومراجعة نزار أباطة، بيروت ١٩٩٢، ص ٥١-٥٨.

(٣) للمزيد حول هذه المؤسسة انظر:

Abdulkadir Altunsu, Osmanli Seyhulislamilar, Ankara 1972; M. Pixley, "The Development and role of the Seyhulislam in early ottoman history" , Journal of the American Oriental Society, NO.1, Baltimore 1976, pp. 90-98; R.C. Repp, The Mufti of Istanbul - A Study in the Development of the Ottoman Learned Hierarchy, Oxford 1986 .

وكتاب م. س. ماير، عن التناسب بين السلطتين الزمنية والروحية في النظام السياسي العثماني بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، في: الإسلام في تاريخ شعوب الشرق، ترجمة محمد هلال وعلي مهدي، بيروت ١٩٨٦، ص ٦٣-٨٠، وكتاب أكرم كيدو، مؤسسة شيخ

الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة الدكتور هاشم الأيوبي، طرابلس ١٩٩٢ .

(4) Altunsu, Osmanli Seyhulislamlar, S. 1-3; Repp, The Mufti of Istanbul, pp. 73-74 .

وفي الواقع إن هذا يمثل الرأي المتفق عليه لدى غالبية الباحثين، أي ان هناك آراء أخرى تجعل ظهور هذا المنصب متأخراً عدة سنوات وحتى عدة عقود:

د. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج ١، القاهرة ١٩٨٤، ص ٣٩٨-٤٠٢، وكيدو، مؤسسة شيخ الإسلام، ص ٢٦-٢٩ .

(٥) يرد في القانون نامه ان «شيخ الإسلام، رئيس العلماء، والمعلم السلطاني قائد العلماء بهذا الخصوص على سواء، وان المفتي (شيخ الإسلام) والخواجه (أي معلم السلطان) أرفع رتبة من باقي الوزراء بدرجات ولهما عليهم الصدارة»:

خليل ساحلي أوغلي، قانون نامه آل عثمان، دراسات مجلد ١٣، عدد ٤، عمان ١٩٨٦، ص ١١٢ .

(٦) كيدو، مؤسسة شيخ الإسلام، ص ٧٦ - ٧٨ .

(٧) المرجع السابق، ص ٣١ .

وتجدر الإشارة إلى ان ابن العماد الحنبلي المعاصر لعدد من شيوخ الإسلام في القرنين ١٦-١٧، لا يستعمل أبداً في كتابه الموسوعي «شذرات الذهب» لقب «شيخ الإسلام» بل لقب «المفتي» فقط وأحياناً «المفتي الأكبر»، بينما يستعمل كثيراً لقب «شيخ الإسلام» للدلالة على المكانة المميزة لبعض الفقهاء:

ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرنؤوط، ج ٩-١٠، بيروت ١٩٩٢-١٩٩٣ .

(٨) ماير، عن التناسب بين السلطين الزمنية والروحية في النظام السياسي العثماني، ص ٧٥-٧٧

(٩) حتى مطلع القرن التاسع عشر كان المسلمون يشكلون حوالي نصف السكان في البلقان، ثم بدأت نسبتهم تتناقص منذ ذلك الحين نتيجة للحروب والأوبئة، بينما جاءت حرب ١٨٧٧-١٨٧٨ لتوجه لهم ضربة قاصمة إذ أجبر حوالي مليون مسلم على ترك مواطنهم. وهكذا فقد تلاشى تماماً وجود المسلمين في كثير من المناطق التي انفصلت عن الدولة العثمانية نتيجة لهذه الحرب.

للمزيد حول هذه الحرب ونتائجها المساوية بالنسبة للمسلمين في البلقان انظر:

Bilal Sismir, Turkish Emigrations from the Balkans, Document II, Ankara 1970; Skender Rizaj, o migracionim kretanjima na Balkanu, in Medjunarodni skup povodom 100 godičnice ustanaka u Bosni i her-

cegovini, drugim balkanskim zemljama i istočnoj krizi, Vol. 1, Sarajevo 1977, s. 185- 197; Emin Pllana, Shkaqet dhe mënyra e shpërnguljes së muhaxhirëve shqiptarë nga territori i sanxhakut të Nishit të Kosovës (1877-1878), Gjurmime albanologjike, vol. IX, Prishtinë 1979, f. 129-156; kemal H. Karpat, Ottoman Population 1830-1914, Wisconsin 1985, pp. 70-75 .

(10)Vasilj Popović, Istočno pitanje, Beograd 1928, s. 140; B.H. Sumner, Russia and the Balkans, London 1962, pp. 273-289 .

(11) Mihailo D. Stojanović, The Great Powers and the Balkans 1875-1878, Cambridge 1939, pp. 209-233; Summer, op. Cit., pp. 399-424 .

(12) R.W. Seton- Watson, Disraeli, Gladstone and the Eastern Question, London 1935, p. 453 .

(١٣) لم يعلن هذا البيان في حينه بل بقي سرياً إلى أن نشره وزير الخارجية الفرنسي غابرييل انوتو G. Hanotaux خلال تشرين الأول ١٩٠٨ في «مجلة العالمين» Revue des Deux Mondes. إلا أن النص الذي نشره الباحث ياكشيتش بالاستناد إلى تقرير المندوب العثماني نفسه لا يشير إلى «الطابع المؤقت للإحتلال»:

Grgur jakšić, Bosna i Hercegovina na Berlinskom kongresu, Beograd 1955; dr Mustafa Imamović, Pravni položaj i unutrašnojpolitički razvitak BiH od 1878 - 1914, Sarajevo 1976, s. 15

(14) Imamović, Pravni položaj, s. 16

(15) Ibid., s. 105

(16) Ibid. s. 19-20

(17) Fra Grga Martić, zapamćenja, Zagreb 1906, s. 109; Imamović, Pravni položaj, s. 106

(١٨) نشر هذا التصريح في الصحف المحلية (بتاريخ ١٧ - ١١ - ١٨٧٨) دون الإشارة إلى الموقعين عليه. إلا أن المؤرخ المعاصر انو كاديتش سجل حينئذ في وقائعه كل أسماء الموقعين على هذا التصريح. وبالاستناد إلى الأسماء المعروفة يتضح ان أصحابها هم من كبار الملاك وعددهم ٢٢ ورجال الدين وعددهم ١٥ والتجار وعددهم ١٣:

Dr Hamdija Kapidžić, Hercegovacki ustanak 1882. godine, sar-

ajevo 1958, s. 76-77

(19) Todor kruševac, Sarajevo pod austro- ugarskom upravom 1878- 1918, Sarajevo 1969, s. 251

(20) Aličić S. Ahmed, Uredjenje bosanskog ejaleta od 1789. do 1878. Godine, Sarajevo 1983, s. 51

(21) Kapidžić, Hercegovački ustanak, s. 78-79

(22) Osman Nuri - Hadžić, Borba Muslimana za vjersku i vakufskumerifatsku autonomiju, in Bosna i Hercegovina pod austro- ugarskom upravom, Beograd 1938, s. 59-60

(٢٣) بنيامين كالاى (١٨٣٩-١٩٠٣) دبلوماسى ومؤرخ معروف. ولد فى أسرة ارسقراطية مجرية فى بودابست. درس القانون والتاريخ واتقن عدة لغات كالروسية واليونانية والتركية والصربية، واهتم اهتماماً واسعاً بالبلقان. ومما ساعده على ذلك تعيينه قنصلاً عاماً للنمسا - هنغاريا فى بلغراد سنة ١٨٨٧. وقد نشر فى فيينا سنة ١٨٨٨ كتابه المهم بالألمانية «تاريخ الصرب»، الذى أكسبه سمعة جيدة كمختص فى شؤون البلقان. ومن أجل ذلك اختير لإدارة شؤون البوسنة، وبقي فى هذا المنصب حتى وفاته سنة ١٩٠٣. للمزيد حول فترة إدارته للبوسنة انظر:

Ante Malbaša, Hrvatski i srpski nacionalni problem za vrijeme režima Benjaina Kallaya, I (1882-1896), Osijek 1940

(24) Imamović, Pravni položaj, s. 108

(٢٥) لمزيد من الاطلاع على أسباب ونتائج هذه الانتفاضة انظر كتاب د. حمدي كايچيتش «انتفاضة الهرسك ١٨٨٢» المذكور:

H. Kapidžić, Hercegovački ustanak 1882. godine, Srajevo 1958

(٢٦) للمزيد من الاطلاع على هجرة المسلمين من البوسنة انظر بحثنا Islam and Muslims in Bosnia 1878-1918: Tow hijras and two ftawas الذى صدر فى عدد تموز ١٩٩٤ من «مجلة الدراسات الإسلامية» Journal of Islamic Studies التى ينشرها «مركز او كسفورد للدراسات الإسلامية».

(27) J. A. R. Mariot, The astern Question, Oxford 1969, p.423; Imamović, Pravni položaj, s.114

(٢٨) حول هذه الشخصية وهذه الرسالة المهمة بشأن الهجرة، التى كتبها صاحبها بالعربية ونشرها بالتركية. انظر بحثنا المذكور فى هامش (٢٦).

(٢٩) لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار الاطار الجغرافي والتاريخي. ففي المناطق المجاورة للبوسنة التي ضمت حينئذ إلى صربيا والجبل الأسود بموجب قرارات مؤتمر برلين تعرض المسلمون هناك للاضطهاد، ولذلك فإن التيار المتعاون أو المتعاطف مع النمسا كان يركز على هذه المقارنة لابرار محاسن الحكم النمساوي للبوسنة. وهكذا سينشر مثلا المؤلف المعروف محمد بك كاييتا نوفيتش - ليوبوشاك في سرايفو سنة ١٨٩٣ كتابه «مستقبل أو تقدم المحمديين في البوسنة» حيث يقول فيه ببساطة: «انه لم يحدث في أي مكان ولا في أي زمان ان عاش المحمديون بكامل حريتهم تحت حماية حاكم مسيحي كما نعيش نحن الآن براحة في وطننا، بينما يتعرض إخوتنا للاضطهاد في نيكشيتش Nisic (الجبل الأسود) وأماكن أخرى في صربيا». ويذهب الكاتب إلى أبعد من ذلك حين يقول ان النمسا «تبني المستقبل ليس لنا فقط بل لكل المحمديين في شبه جزيرة البلقان»:

Mehmedbeg Kapetanovic - Ljubušak, Budućnost ili napredak
Muhamedovaca u Bih, Sarajevo 1893, s. 4-5

(٣٠) لا بد من الإشارة هنا ان هذه المؤسسة الهرمية الجديدة للمسلمين في البوسنة قوبلت بتحفظ، لان فيينا كانت قد بسطت عليها نفوذها ووضعتها تحت السيطرة. فبالإضافة إلى تعيين الامبراطور لـ «رئيس العلماء» و «مجلس العلماء» تولت الحكومة المحلية تعيين رجال الافناء وأنشأت ادارة جديدة للوقف ترتبط بها:

Enciklopedija Jugoslavije, novo izdanje, Vol. II, Zagreb 1982,
s. 194

(٣١) كان علي فهمي جايتش (موستار ١٨٥٣ - استنبول ١٩١٨) في ذلك الحين مفتيا على الهرسك، ولكن بعد تزعمه للحركة وذهابه إلى استنبول لإجراء مشاورات منعهته السلطات النمساوية - الهنغارية من العودة فبقي في استنبول وأصبح في عام ١٩٠٣، أستاذاً للغة العربية وآدابها في جامعة استنبول (دار الفنون)، وتابع نشاطه فيما يتعلق بالبوسنة. وفي عام ١٩٠٨ أصدر كتاباً بالتركية ضد قرار ضم البوسنة ففصل من عمله وتوفي في غربة كاملة سنة ١٩١٨.

للمزيد عنه انظر:

Encyclopedia of Islam, new edition, Vol. II, Leiden - London
1965, pp. 681- 682; Alija Nametak, "Marginalije o zivotu i radu
muftije Ali Fehmi - efendi Džabić", Anali Gazi Husrev - begove
biblioteke, knj. IV, Sarajevo 1976, s. 187 - 198

(٣٢) للمزيد عن هذه الحركة انظر:

Ferdo Hauptman, Borba Muslimana Bosne i Hercegovine za
yjersku i vakufsko - mearifsku autonomiju, Sarajevo 1967; N.
Šehić, Autonomni pokret Muslimana za vrijeme austro - ugarske
uprave u Bosni i Hercegovini, Sarajevo 1980

(33) Imamović, Pravni položaj, s. 122

(٣٤) بعد منع جايتش من العودة إلى البوسنة عمدت السلطة إلى نفي شريف أرنؤوطوفيتش إلى راشكا غورا، بعد أن نشر مقالا في جريدة «زاستافا» قال فيه ان المسلمين لا يعتبرون البوسنة جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية النمساوية - الهنغارية. ومن ناحية أخرى عمدت فيينا إلى تسريب أخبار للصحف تشير إلى وجود صلة لزعامه هذه الحركة مع المعارضة في الخارج (الاتحاد والترقي) وذلك لتخويف استنبول من هذه الحركة.

(35) Hauptman, Borba Muslimana, s. 427-430

(٣٦) في هذا الاتجاه عمدت صحيفة الحزب في عددها الصادر في ٢٩-٣٠ آب ١٩٠٧ إلى تخصيص الصفحة الأولى بكاملها للشعار التقليدي «باديشاهم جوق ياشا» (يعيش جلالة السلطان) بمناسبة عيد ميلاد السلطان عبد الحميد الثاني، وذلك للتأكيد على العلاقة التي لاتزال للسلطان بالبوسنة، والمسلمين فيها.

(37) Imamović, Pravni položaj, s. 140

(38) Ibid., s. 143

(39) Dr Muhamed Hadžiahic - Mahmud Traljić - Mr Nijaz Sukric, Islam i Muslimani u Bosni i Hercegovini, Sarajevo 1977, s. 149; Imamović, Pravni položaj, s. 144

(٤٠) ولد في بلدة ستوس Stoc سنة ١٨٥٠، حيث بدأ بتعلم القرآن والمبادئ الأولية للغة والدين، ثم تابع دراسته في استنبول. اشتغل بالوعظ والتعليم بعد عودته إلى البوسنة، وعرف بسعة اطلاعه على اللغات الشرقية (العربية والتركية والفارسية).

(41) Imamović, Pravni položaj, s.215

(٤٢) جمال الدين تشاؤ تشيفتش من أبرز العلماء الذين عرفتهم البوسنة في العهد المخضرم العثماني - النمساوي - اليوغسلافي. ولد سنة ١٨٧٠ في عربوشا وأنهى المدرسة الدينية في بيهاتش Bihac بالبوسنة وتخرج من «مدرسة الحقوق» في استنبول. تجول في البلاد المجاورة والتقى في القاهرة الامام محمد عبده. وفي ١٩٠٥ عين مدرسا للغة العربية في سرايفو ثم عضوا في «مجلس العلماء». اشتغل في الصحافة لبث أفكاره الاصلاحية («بهار»، «طريق» و «مصباح»)، وتوج نشاطه بانجاز أول ترجمة إسلامية للقرآن الكريم إلى اللغة الصربيو - كرواتية بالتعاون مع الشيخ محمد بانجا M. Pandža. في مطلع العهد اليوغسلافي. دافع بقوة عن المسلمين ضد الارهاب الذي كانوا يتعرضون له، وأحدثت مقابله مع جريدة «الطمان» الفرنسية (١٩١٩) ضجة واسعة في يوغسلافيا وأوربا، حيث انتقد بجرأة ماكان يتعرض له المسلمون من سوء المعاملة والتفريق...

(43) Enes Durmišević, "Reis- ul - ulema - Danajski dar muslimanima", Preporod, broj, 5/492, Sarajevo 1.III. 1991, s.8

Durmisevic, Reiu - ul - ulema, s. 8-9

وللمزيد حول دوره في مقاومة الإرهاب ضد المسلمين انظر:

Dr Atif Purivatra, Jugoslovenska Muslimanska Organizacija u politickom zivotu kraljevine SHS, Sarsjevo 1977, s.34-37

وحول ترجمته للقرآن الكريم انظر:

فتحي مهدي، ترجمات القرآن في يوغسلافيا، ترجمة د. محمد موفاكو، التراث العربي،

عدد ٣٧-٣٨، دمشق ١٩٨٩-١٩٩٠، ص ١٨٠-١٩٢

(44) Vjerske zajednice u Jugoslaviji, Zagreb 1970, s. 29;

Encikopedija jugoslavije, Vol. V, Zagreb 1988, s. 611

(٤٥) في إحصاء ١٩٢١ كان عدد سكان يوغسلافيا ٩١٩،٩٨٤، ١١ منهم

٥،٥٩٣،٠٥٧ أرثوذكس و ٤،٧٠٨،٦٥٧ كاثوليك و ١،٣٤٥،٢٧١ مسلم:

Branko Petranovic, Istorija Jugoslavije, Beograd 1981, s.

31,33

(46) Purivatra, jugoslovenska Muslimanska Organizacija, s.

34-47

(47) Islam i Muslimani, Op. Cit., s.150

(48) Enciklopedija Jugoslavije, Vol. V, s. 611

(49) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Lon-

don 1961, p.260

وانظر بالعربية:

محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، بيروت ١٩٤٦، ص ٦٩-٧٠

(50) Hakif Bajrami, Konventa jugoslave - turke e vitit

1938 për shpërnguljen e shqiptarëve, Gjurmime albanologjike XII, prishtinë 1982, f. 244

(51) Islam i Muslimani, s. 151; Enciklopedija Jugoslavije,

Vol. V, s. 612

(٥٢) توج هذا المؤتمر حينئذ بانتخاب لجنة تنفيذية مؤلفة من ٢٥ عضواً، من بينهم مفتي

سرايفو سالم مفتيتش، الذي رأس وفد مسلمي يوغسلافيا. ومن المثير هنا ان مفتيتش كان الرابع

في قائمة المتبرعين للمؤتمر (٣٠ جنيه) بعد مصطفى باشا النحاس (٢٠٤ جنيه) ومحمود بك سالم

(١٠٢ جنيه) والبنك العربي (١٠٠ جنيه). للمزيد حول هذا المؤتمر انظر:

عبد العزيز الثعالبي، المؤتمر الإسلامي العام لبيت المقدس، بيروت ١٩٨٧

(53) Islam i Muslimani, s. 151; Enciklopedija Jugoslavije,

Vol. V, s.612

(٥٤) ولد في بنجالوكا Banjaluka سنة ١٨٦١، حيث أنهى دراسته الدينية هناك. وفي

عام ١٨٧٨ شارك في مقاومة الاحتلال ونفي إلى تشيكيا بعد اعتقاله. تابع دراسته في استنبول بعد ذلك وعاد إلى البوسنة حيث عمل في التدريس إلى أن عين مفتيا لتوزلا Tuzla. وفي عام ١٩١٩ شارك في تأسيس أول حزب للمسلمين في يوغسلافيا الجديدة (المنظمة اليوغسلافية للمسلمين) وكان أول رئيس له:

Durmišević, Reius - ul - ulema, s. 9

(55) Durmišević, Reis - ul - ulema, s. 9

(56) Islam i Muslimani, s. 152-153; Enciklopedija Jugoslavi- je, Vol.V,s.612

(٥٧) ولد في سرايفو سنة ١٨٧١، وتخرج من «المدرسة الشرعية القضائية» فيها. عمل قاضيا في سرايفو ثم مديرا في وزارة الأديان في بلغراد. اشتهر بنشاطه في التأليف والنشر في الصحف والمجلات، وفي تصنيف المخطوطات الشرقية (العربية والتركية والفارسية):

Dumišević, Reis - ul - ulema, s.9

(59) Islam i Muslimani, s. 153-158

وانظر بالعربية نص هذا الدستور مع ملاحظات أخرى:

محمود السيد الدغيم، دستور الطائفة الإسلامية لجمهورية يوغسلافيا، جريدة «الحياة»،

لندن ٢٢-٢٣-٢٤ شباط ١٩٩٣

(60) Islam i Muslimani, s. 158

(٦١) حسب آخر إحصاء يعتمد عليه في يوغسلافيا (١٩٨١) نجد في البوسنة أقل من ١,٦٥٠,٠٠٠ مسلم، بينما نجد في الجنوب (كوسوفو ومكدونيا) حوالي ١,٧٠٠,٠٠٠ الباني مسلم وأكثر من ١٠٠ ألف تركي مسلم:

Nacionalni sastav stanovništva, Jugoslovenski pregled XXVII Beograd 1983, br. 3, s. 1-16

(٦٢) انظر اللقاء الموسع الذي جرى معه بعد انتخابه:

الزعيم الجديد لسبعة ملايين مسلم يقول: نريد من يوغسلافيا أن تكون دولة للشعوب المتساوية، صوت الشعب، عمان ١٢ تموز ١٩٩١

(٦٣) بالاستناد إلى اللقاء المذكور أعلاه يعترف د. سليموفسكي انه أنهى الصفوف الأربعة الأولى من المدرسة الابتدائية بلغته الأم (الالبانية) والصفوف الأربعة الأخرى بالمكدونية بمدينة كيتشيفو Kičevo لـ «عدم وجود صفوف أخرى بالالبانية»، ثم تخرج من المدرسة الشرعية في سرايفو (مدرسة غازي خسرو بك) وأكمل دراساته العليا في القاهرة. بعد عودته إلى موطنه أصبح سكرتيرا للمشيخة الإسلامية في جمهورية مكدونيا ثم رئيسا للمشيخة لفترةين متتاليتين إلى أن انتخب نائبا لـ «رئيس العلماء» (١٩٩٠). وأخيرا رئيسا للعلماء.

(٦٤) انظر تفاصيل هذا الحادث في مجلة «الشاهدة»، عدد ٢، فيينا شباط ١٩٩٣

(65) Šahbaz Turčić, Reis bez portfelja, Ljiljan, Ljbljana - Sarajevo 3.11. 1993, s. 19; Prf. dr. Mustafa ef. Cerić, reis- ulema Islamske zajednice u BiH: Tražio sam Boutrosa Ghalija! , Ljiljan, Ljubljana - Sarajevo 17.11.1993, s. 17

(٦٦) كانت «الهيئة الدينية الإسلامية» في يوغسلافيا تتألف من أربع مشيخات، بينما حولت «مشيخة» البوسنة نفسها إلى «هيئة» zajednica مستقلة تقوم على تنظيم جديد يتألف من مجموع دوائر الافتاء Muftijstvo:

Rekonstrukcija islamske zajednice u BiH, Ljiljan, Ljubljana - Sarajevo 10.11. 1993, s.15

(٦٧) انظر بيان «الشيخة الإسلامية لجمهورية مكدونيا» حول هذا الموضوع في جريدة «ليليان» البوسنوية (عدد ٣ - ١١ - ١٩٩٣). وقد أكدت «الشيخة» في بيان لاحق (٢٥ - ١ - ١٩٩٤) على هذا الموقف، وطرحت بهذه المناسبة مشروع دستور تتحول فيه إلى «هيئة» مستقلة باسم «الهيئة الإسلامية لمكدونيا»:

Hëna e Re, Shkup 1. 2. 1994

(٦٨) في أواخر ١٩٩٣ انضمت «مشيخة صربيا وكوسوفو وفويفودينا» وقرر جماعة كوسوفو تشكيل «هيئة» مستقلة كما سحبوا اعترافهم بـ «الرئاسة» كأعلى جهاز للهيئة الإسلامية في يوغسلافيا السابقة:

Elez Osmani, Bashkësia Islame e Kosovës - Bashkësi më Vete, Hëna e Re, Shkup 15.1.1994

(٦٩) بعد انفصال الجمهوريات اليوغسلافية أصبحت «يوغسلافيا» الآن تضم جمهورية الجبل الأسود وجمهورية صربيا مع الاقليمين الموجودين في إطارها وهما كوسوفو وفويفودينا. ومن الناحية الدينية هناك مشيخة واحدة للجبل الأسود مقرها في تيتوغراد ومشيخة مشتركة لصربيا وكوسوفو وفويفودينا مقرها في بريشتينا. وعلى رأس كل مشيخة رئيس للمشيخة كان يتبع له «رئاسة» الهيئة الإسلامية في سرايفو، لذلك أصبحت عودة «الرئيس» (د. سليموفسكي) تخرج الرؤوسين في الجنوب (سليمان رجب في مكدونيا ود. رجب بوياف في كوسوفو) بعد أن أصبح كل واحد منهم رئيسا.

(٧٠) لقاء مع الشيخ يعقوب سليموفسكي رئيس العلماء يوغسلافيا سابقا، مجلة «الشاهدة» عدد ٢، فيينا شباط ١٩٩٣، ص ٦ - ٨.

وتورد جريدة «ليليان» البوسنوية (عدد ٣ - ١١ - ١٩٩٣) اسمه للتندر كما يلي «رئيس العلماء السابق ليوغسلافيا السابقة».